دور الحوافز الضريبية في التنمية - حالة الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار بولاية سكيكدة -

أ.بوعيطة عبد الرزاق: أستاذ مساعد – جامعة برج بوعريريج

ملخص الدراسة :

هدفت الجزائر من خلال تشجيع الاستثمار المحلي تطبيق الإجراءات و التدابير الرامية إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية ،ومن اجل تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين قامت بتقديم العديد من الحوافز الضريبية لفائدة المستثمرين و الشباب الراغبين في الاستثمار قصد الوصول إلى نتائج معتبرة في مجال التنمية المحلية ،و لذلك اهتمت هذه الدراسة بالحوافز الضريبية المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار من اجل تقديم دفعه هامة للاستثمار بالولاية ،حيث تم تقييم و تحليل اثر الحوافز المقدم على التنمية المحلية و إبراز أهم جوانب الاختلال الموجودة في توزيع الاستثمارات مع تقديم توصيات لمزيد من دعم التنمية المحلية .

مقدمة:

قامت الجزائر كبقية الدول النامية بإتباع منهج في التنمية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين – يعتمد على تدخل الدول في مسار التنمية الاقتصادية بشكل مباشرة من أجل توجيه موارد مالية لقطاعات ذات أولوية حيوية للتنمية ،وكانت هذه الإستراتيجية شائعة الاستخدام من قبل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وإلى حد كبير في العديد من الدول المتقدمة – اعتمادا على ما حققته من مداخيل نفطية و تم تسخير كافة الوسائل لغرض إنجاح مخططات التنمية ،و نظرا لأن حصيلة الصادرات النفطية متذبذبة و عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية لم تعد تفي بتغطية نفقاتها العامة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية جعل من الصعوبة بمكان متابعتها .

و قد اعتمدت هذه الإستراتيجية التي تقودها الحكومة على البنوك المملوكة للدولة ،و على فرض مجموعة من القيود على المؤسسات المالية مثل الحدود على أسعار الفائدة و الحدود القصوى على الائتمان و الحدود الصارمة للدخول للقطاعات الحيوية ،إلا أن هذه الإستراتيجية كان لها آثارها السلبية على النمو و التطور الاقتصادي ،إضافة إلى التخصيص الأسوأ لرأس المال و انتشار الفساد و تثبيط الادخار ،وقد تم التخلي عن هذه الإستراتيجية ،و اتباع منهج اخر يعتمد على اقتصاد السوق في اطار مسايرة التطورات الدولية.

مشكلة البحث :

عادة ما تعاني المشروعات الاستثمارية في بداية انجازها من صعوبات تجعلها اقل قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية خصوصا مع العولمة والتحرير المالي والتجاري، وتتدخل الدولة بهدف تدعيمها و تحفيزها لغرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ،و تعتبر الحوافز الضريبية من بين أهم المزايا المقدمة في بداية المشروع الاستثماري نظرا للصعوبات التي تعترضه ،و لذلك يمكن صياغة سؤال أساسي .

- هل قامت الحوافز الضريبية بتقديم دفعة للاستثمار ومن ثم إلى التنمية المحلية ؟ أم هي غير كافية ؟ أم هناك مؤثرات أخرى ؟

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث لما لدعم الاستثمارات المحلية من أهمية في التنمية الاقتصادية وفي بداية المشروع الاستثماري الذي يتصف بالضعف في بداية انجازه في مواجهة المحيط الخارجي ،كذلك التخفيف من الدعم المقدم من طرف الدولة ،إضافة إلى المساهمة من تخفيف معدلات البطالة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

هدف البحث:

- تحليل وضعية الاستثمارات المحلية لولاية سكيكدة في إطار الحوافز الضريبية الممنوحة .
- تقييم الحوافز الضريبية المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار ANDI.
- طرح مجموعة من الطرق للارتقاء و تطوير الاستثمار بالولاية .

ولتفصيل ذلك نتناول المحاور التالية:

أولا : مفاهيم نظرية حول التنمية المحلية

ثانيا : الحوافز الضريبية لدعم و تطوير الاستثمار ANDI

ثالثا : تحليل وتقييم دور الحوافز الضريبية في التنمية المحلية في ولاية سكيكدة

أولا: مفاهيم نظرية حول التنمية المحلية

تتضمن التنمية مفهوماً شاملاً لجوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية ولا يقتصر مفهومها على زيادة دخل الفرد لوحده فهذه الزيادة قد لا تضمن تحسين المستوى الصحي أو الثقافي أو التعليمي أو الأخلاقي أو المحيط البيئي للأفراد أو مزيد من العدالة والأمل ،كل هذه العوامل تمثل لبنات بناء التنمية وتحقيقها.

– تعريف التنمية المحلية:

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية المحلية من باحث إلى اخر و من بينها :

تعرف بأنها العملية التي تتم بين جهود المواطنين و السلطات العمومية المحلية قصد تحقيق التعاون الفعال بينهما بما يساعد على تحسين نوعية الحياة بنظرة متكاملة و شاملة بحيث يتم الارتقاء بالتجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصادية و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا(1).

كما تعرف على أنها العملية المخططة و التي تعتمد على جهود المواطنين و الدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية لتقدم المجتمع بأكبر قدر ممكن .

أو هي عملية تغيير مستمرة و شاملة لكافة مجالات الحياة تتطلب مشاركة الجميع في تنفيذ مشاريع التنمية بهدف إنشاء ظروف اجتماعية و اقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في المجتمع و الإسهام في تقدمها بأقصى قدر ممكن(2) .

ويعرفها محي الدين صابر بأنها:" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية ، و هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا"(3).

أو هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان و كرامته و هي عملية بناء و تحرير و تطوير لكفاءته و إطلاق لقدراته على العمل البناء .و هناك من يرى بأنها حركة هدفها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع و بناء على مبادرته ، و إلا عن طريق الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة(4).

و قد ظهرت مفاهيم جديدة لها آخرها التنمية المستدامة والتي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية البشرية ،و قد عرفتها اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية (5)).

و لتحقيق التنمية المحلية بمعدلات عالية تكون بحاجة ملحة إلى تدفقات للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد لتغطية نفقاتها الاستثمارية ،و يرجع هذا إلى عدة عوامل أهمها(6):

- يعتمد توافر الموارد المالية أساسا على العنصر المالي ذو الأهمية البالغة في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية .
- ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية في بدايتها.
- تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية؛ إذ أن نجاح الإدارة المالية المحلية في أداء دورها في تعبئة المزيد من الموارد المحلية والتقليل من حجم الإعانات الحكومية ،يدفع المواطنين المحليين إلى كسب الثقة وبالتالي التطلع إلى المزيد من المساهمة في تمويل احتياجاتهم (7).

- تزايد الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية المحلية.

يمكن القول بأن التمويل المحلي له دور رائد في زيادة التنمية المحلية، وثم خلق قواعد وروابط بين المواطنين المحليين من أجل الإسراع بالنهوض باقتصادياتهم المحلية وهذا عن طريق التكتلات أو العمل الفردي.

2- نظريات التنمية المحلية :

ترجع نظريات التنمية المحلية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي حيث تبين من خلال الواقع أن هناك اختلاف بين تنمية الدولة و تنمية المناطق المحلية مما أدى إلى ظهور أفكار أهمها كما يلي (8):

2-1- نظرية أقطاب النمو :

يمثل هذه النظرية كل من فرانسوا بيرو ،بودفيل ،هيرشمان ،و تستند هذه النظرية على أهمية تعمير الأرياف و القضاء على الفوارق التي تميز المدينة عن الريف حيث تقوم أفكارها على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب و الذي يعرفه بيرو بأنه "فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزائه فيما بينها و تقوم بينه و بين الأقطاب المسيطرة تبادل اكبر من المناطق القريبة " (9) .

و هي نظرية تقوم على النمو القطاعي غير المتوازن و هي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات ،وبالتالي تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة تؤدي بالبحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته مما يؤدي إلى تنمية الدولة ككل .

2-2- نظرية القاعدة الاقتصادية :

تستند هذه النظرية على تنمية الصادرات كأساس للتنمية ،حيث أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره على الطلب الخارجي لصادرات المنطقة ،حيث أن هذه المداخيل تسمح بإشباع الحاجيات الأساسية و زيادة النمو .

و تقوم هذه النظرية بتقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى نشاطات قاعدية و هي التي تغطي القطاعات المصدرة و التي تسهم في زيادة مناصب الشغل و زيادة المداخيل من الخارج ، أما النشاطات الداخلية فهي التي توجه إلى تلبية الحاجيات الأساسية الداخلية للمنطقة و بالتالي فالتكامل بين هده الأنشطة يساهم في تطويرها و بالتالي تطوير البلد بأكمله .

2-3- نظرية التنمية من تحت :

ظهرت هذه النظرية في سبعينات القرن الماضي و تستند على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف المجموعات المحلية لصالحها ،حيث تميزت هذه الفترة بتحولات في الاقتصاد العالمي منها ارتفاع أسعار الطاقة و تكاليف النقل و انخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة و بدائل حول تنمية من الأسفل نحو الأعلى و كان اهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية و البيئية و مطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة اكبر في القرارات التي تمس حياتهم .

من روادها "**جون لويس قويقو**" الذي يرى بأنها تعبير عن تضامن محلي يؤدي إلى إنشاء علاقات اجتماعية جديدة تظهر في إرادة المنطقة في تثمين الثروات المحلية التي تنشا تنمية اقتصادية ،و يظهر من خلال هذا التعريف أهمية الجانب الثقافي في تضامن أعضاء المنطقة في مواجهة التحديات و الجانب الاقتصادي من خلال استغلال الثروات المحلية للمنطقة .

2-4- نظرية المقاطعة الصناعية :

تعود أفكارها إلى الأعمال التي قام بها الفريد مارشال عام 1890 و التي تتحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة و التي يطلق عليها اسم المقاطعة الصناعية و قد طور هذه الأفكار فيما بعد "بيكاتيني" عام 1979 خصوصا على مستوى ايطاليا و تحديدا في منطقة الوسط الشمالي .

تقوم أفكارها على أساس إن تركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث تؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع والاستفادة من اليد العاملة المؤهلة و تسهيل تحويل المعارف و المعلومات بين المؤسسات .

إن من مميزاتها تركز مجموعة كبيرة من المؤسسات المتخصصة في نشاط معين و قيام تضامن و تعاون بين هذه المؤسسات و قدرة إنتاج مرنة و مسايرة للطلب المتزايد ، ومساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة .و يسمح قيامها بتبادل المعلومات بينهم مما يؤدي إلى خلق روابط تشعرهم بالانتماء إلى حيز معين .

2-5- نظرية الوسط المجدد :

ظهرت نتيجة قيام مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد ،وتعتبر أن الإقليم هو الوسط المجدد و المنشئ لكل الأنشطة، حيث تعتبر حسب أرائهم أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل و متجدد على إقليم معين ،أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط وهو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط .

- **الحوافز الضريبية لدعم و تطوير الاستثمار ANDI:**

تعرف الحوافز الضريبية على أنها تنازل حق الدولة في الحصول على مبالغ مالية من المكلفين بالضريبة واجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين قصد تحقيق أغراض استثمارية تجد الدولة فيها منفعة اقتصادية و اجتماعية تعود على المجتمع بصفة عامة.

و تختلف هذه الحوافز من مشروع استثماري إلى آخر من حيث حجمه و موقعه وأهميته و نطاقه ،كما يمكن أن يكون هذا الإعفاء جزئيا أو كليا ،و عادة ما تتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات و تزيد في بعض الدول لتصل إلى 15 سنة .

مع بداية توجه الجزائر في مسار الإصلاحات الاقتصادية والتوجه إلى اقتصاد السوق قامت بتعديل العديد من القوانين الاستثمارية من فترة لأخرى لتدارك بعض النقائص أو القصور في تنفيذها ،حيث اتصفت الفترة 1993–2001 بقلة تجسيد الاستثمارات للملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و لم تتجاوز 10 في المائة(10) ،لذلك جاءت القوانين الاستثمارية في قالب جديد قصد المزيد من تشجيع الاستثمار و تفادي ما وقع فيه من انحراف .

لقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب القانون رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت (11) 2001 ، وهي تعتبر مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية وطابع إداري مستقلة ماليا توجد على مستوى ولايات الوطن في شكل شباك وحيد غير مركزي تقوم بجمع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار ،تكون عادة في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو إعادة تأهيلها وهيكلتها أو المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية ،إضافة إلى توسيع قدرات الإنتاج والمساهمة في رأسمال الشركة .

و لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا قام بإدراجهما في نظامين عرفا بالنظام العام و النظام الاستثنائي ،حيث يستفيد المستثمر من مزايا جبائية وجمركية لاسيما في حال نقله لتكنولوجيا متطورة محافظة للبيئة و حماية الموارد الطبيعية و إدخال الطاقة و المساعدة على تحقيق التنمية الشاملة ،و يمكن تقديم ما تم منحه من مزايا على النحو الآتي :

أولا : الامتيازات الجبائية في مرحلة الانجاز:

يتم في هذه المرحلة منح المستثمر مزايا في المراحل الأولى للمشروع و بداية انجازه حيث يستفيد منها حسب نوع النظام كما يلي(12):

1– النظام العام:

تتراوح مدة الانجاز من سنة إلى 3 سنوات، و يتم فيها الإعفاء من الضرائب والرسوم التالية :

– الإعفاء من الرسوم الجمركية بخصوص الأجهزة المستوردة التي تدخل بصفة مباشرة في انجاز المشروع الاستثماري .

– الرسم على القيمة المضافةTVA فيما يخص السلع و الخدمات الداخلة في انجاز المشروع الاستثماري سواء محلية أو مستوردة .

– رسم حق نقل الملكية بعوض على المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني.

– حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لانجاز المشاريع المبنية وغير المبنية الممنوحة لانجاز الاستثمار المعني .

2- النظام الاستثنائي :

في هذا النظام تم التمييز بين منطقتين هما:

أ- بالنسبة للمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة :

مرحلة الانجاز 03 سنوات يعفى المستثمر خلالها من دفع ما يلي :

- حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار .
- تطبيق نسبة مخفضة من حق التسجيل قدرها 0.2%على العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.
- الرسم على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة التي تدخل مباشرة في الانجاز كانت محلية او مستوردة .
- حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز .

ب – المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقية):

قدرة مرحلة الانجاز بمدة خمس سنوات يتم فيها الإعفاء من :

- الحقوق الجمركية و الضرائب و غيرها من الاقتطاعات محلية أو أجنبية اللازمة الانجاز الاستثمار .
- حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج والإشهار العقاري .
- حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال
- الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج

ثانيا :الامتيازات الجبائية في مرحلة الاستغلال

بعد معاينة مباشرة الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من صاحب الاستثمار يمكن منح المزايا التالية حسب كل نظام على النحو التالي :

1-النظام العام :

لمدة 03 سنوات و يمكن أن ترفع إلى 05 سنوات بالنسبة للاستثمار التي تنشأ 101 منصب شغل فأكثر ،يتم فيها الإعفاء من :

- الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الرسم على النشاط المهني TAP.

2- النظام الاستثنائي :

ويميز هذا النظام بين المناطق التي تستدعي تنمية من طرف الدولة و بين المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني .

أ- المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة :

تمتد لمدة 10 سنوات يعفى النشاط مما يلي :

- الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الرسم على النشاط المهني TAP
- الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار

ب- المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني :

لمدة 10 سنوات ابتداءا من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال و التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يتم فيها الإعفاء من ما يلي :

- الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الرسم على النشاط المهني TAP.

إن الاستثمارات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تظهر بأن المناطق الشمالية للبلاد هي المناطق الأكثر جاذبية للاستثمارات نظرا لخصوصياته الإقليمية حيث ترتكز بنسبة 67 % من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في الدولة ،و تعتبر المناطق الأخرى كالهضاب العليا الشرقية والجنوب الغربي ،وضعيتها وسيطة بنسبة 11% لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة ،أما المناطق الأخرى والتي تشمل الهضاب العليا الوسطى ،الهضاب العليا الغربية والجنوب الغربي كانت فيما مضى متخلفة بدأت في الظهور بفضل الجهود المبذولة والمتواصلة من طرف السلطات العمومية ،عن طريق توفير البنى التحتية والمعدات اللازمة لذلك ،إضافة إلى تقديم تدابير تحفيزية لإعادة التوازن الإقليمي و الاقتصادي والتي تصل فيها النسبة 4 % لكل منها من حيث المشاريع المنجزة .

كما نلاحظ أن هناك نفس التوجهات بالنسبة للمعايير الأخرى (القيم المالية و المناصب المستحدثة) مع ملاحظة أن المناطق الداخلية أثبتت وجودها وذلك بفضل التدابير الأخيرة المتخذة من طرف السلطات العمومية (الحصول على العقار و الحصول على التمويل) والتي من شأنها على المدى المتوسط أن تنمي الاستثمارات في هذه المناطق الوسيطة حتى تصل إلى إنجاز 3000 مشروع .

ثالثا :تحليل و تقييم اثر الحوافز الضريبية المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار على التنمية المحلية لولاية سكيكدة :

لقد استفادت ولاية سكيكدة كغيرها من ولايات الشمال من استثمارات جد مهمة إذا تم استغلالها في أنشطة تؤدي إلى الرفع من معدلات التنمية المحلية، وقد كانت الحوافز الضريبية عاملا مساعدا في زيادة الإقبال على الاستثمار، ويمكن أن يكون العبء الضريبي عاملا معيقا للاستثمار إذا كانت معدلات الضريبة تتميز بالمغالات، ويعتبر الحافز يتزايد إذا كانت الأنشطة في القطاع غير الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب .

جدول رقم(1) توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب كل نشاط لولاية سكيكدة خلال الفترة 2002-2014

الوحدة :مليون دينار

	توزيع المشاريع	قيمة المشاريع	مناصب الشغل
	العدد	القيمة	المناصب
النقل	819	12.046	2.747
البناء الاشغال العمومية و السكن	210	18.880	3.715
الصناعة	80	227.156	2.303
الفلاحة	51	1.741	532
الخدمات	42	37.213	729
السياحة	16	19.983	1.169
الصحة	8	2.326	242
المجموع	1.226	319.345	11.437

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، http://www.andi.dz/index.php/ar

تتوزع أهم المشاريع الاستثمارية المصرح بها في ولاية سكيكدة في قطاع النقل بنسبة 66.8% من مجموع عدد المشاريع خلال الفترة 2002-2014 و هي أعلى نسبة يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية و السكن بنسبة 17.12%، أما كل من قطاع الصناعة،والفلاحة،والخدمات،والسياحة، والصحة فنسبها كانت 6.52%،4.15%،3.42%،1.30%،0.65% على التوالي.

أما من حيث قيمة المشاريع فبلغ قطاع الصناعة بنسبة و صلت إلى 71.13% ،يليها قطاع الخدمات بنسبة 11.65%، ثم قطاع السياحة بنسبة 6.25%،و قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة وصلت الى 5.91% ،أما كل من قطاع النقل ،والفلاحة ،والصحة فبلغت نسبها على التوالي 3.77%،0.54%،0.72%.

أما من حيث عدد مناصب الشغل التي أحدثتها الوكالة فتتوزع على كل من قطاع النقل والصناعة والبناء الأشغال العمومية والسكن بنسب بلغت على التوالي 24%،33%،20 % ،و فيما يخص كل من قطاع الفلاحة، والخدمات، والسياحة، والصحة فكانت نسبها محصورة بين 2-10 % من مناصب الشغل المستحدثة ، و ذلك كما يتبين من خلال الجدول.

جدول رقم(2)

عدد المشاريع الاستثمارية في إطار ANDI لولاية سكيكدة الفترة 2011-2014 الوحدة :مليون دينار

	2011		2012		2013		2014	
القطاعات	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
الزراعة	00	00	01	223	01	51	01	26
الصناعة	02	41	01	141	10	1835	22	3560
الخدمات	00	00	03	31	03	77	11	155
الأشغال العمومية و الهيدروليك	02	237	20	14996	14	927	27	2749
النقل	30	492	77	1258	98	1863	107	1005
السياحة	01	180	00	00	00	00	03	510
الصحة	00	00	01	161	00	00	03	1940
المجموع	35	950	103	3310	126	4753	174	9945

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، http://www.andi.dz/index.php/ar

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قطاع الزراعة من اضعف القطاعات من حيث عدد المشاريع المسجلة في الولاية خلال الفترة 2011-2014 ،و من حيث القيمة لا يتعدى 75 مليون دينار في المتوسط ، يعكس مدى ضعف وعدم قدرة هذا القطاع على استقطاب نسبة من الشباب للاستثمار فيه ،وهو لا يتوازى مع التنمية المحلية بتدني الإنتاجية الزراعية، إذ يعكس مجموعة من الأسباب تعرق الدخول إلى هذا القطاع بفعل تدني المردود الاستثماري نتيجة معوقات أهمها التكاليف المرتبطة بالزراعة ،محدودية المساحات الزراعية ،و مشاكل تسويق المنتجات ...الخ.

و تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة في الصناعة حسب عدد المشاريع بـ 120 % في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ،ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي من حيث القيمة حتى بلغ ذروة 94.00 % سنة 2014 مقارنة بنفس العام ،و يظهر أن الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة يبرز هيمنته على جميع المستويات من حيث العدد،المبلغ المالي بنسب 12.64 % ، 35.79 % على التوالي عام 2014 ،يليه قطاع البناء والأشغال العمومية و الهيدروليك بـ 15.51 %، 27.64 %.

و يليه قطاع النقل هذا القطاع لا يتناسب مع عدد المشاريع الصغيرة المنجزة والتي تقدر نسبتها بـ 61.49 % من مجموع عدد المشاريع المنجزة عام 2014 ،وبقيمة مالية قدرت بـ 10.10 % اقل من القيمة المالية لقطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك بـ 36.65 % .

أما القطاعات الأخرى مثل السياحة والخدمات فإنهما ساهما في حدود 1.75 % الى 6.32 % من المشاريع المنجزة عام 2014 ،ومع ذلك فإن قطاع الصحة سجل تطورا ملحوظا من حيث القيمة المالية و ذلك بنسبة 19.50 % ،و من ثم يعكس زيادة تحسن الصحة للمواطن مما يؤدي الى انعكاس ايجابي على التنمية المحلية .

و من أجل تحقيق الترابط في الأعمال كانت معطيات الشباك الوحيدة غير المركزي مرتبطة بعدة مستويات منها السجل التجاري ،الضرائب ،التصريح بالاستثمار تقارير حالة التقدم الذي أحرزته المشاريع ،مما يسمح بضمان متابعة ملفات الاستثمارات مع تقديم عرض شامل للإنجازات في مجال الاستثمار.

و قد عملت المصالح الجبائية بتقديم دفعة هامة للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار بالولاية بتقديم حوافز ضريبية على الاستثمار في مرحلة الانجاز و خلال مرحلة الاستغلال كانت لها دورا فعال في تحقيق مستويات عالية من نسب الاستثمار المسجلة في الولاية و من ثم تقديم دفعة هامة للتنمية المحلية ،فعلى سبيل المثال زادت نسبة الإعفاء من الضرائب على القيمة المضافة من 20.65 % عام 2011 الى 50.75% عام 2013 كما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم(3)

المزايا الضريبية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار لولاية سكيكدة خلال الفترة 2010-2013 الوحدة م .د.ج

السنوات	2010	2011	2012	20
الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA	391.9	472.8	504.2	703.19
مقدار الزيادة م .د.ج	-	80.9	31.4	198.99
%	-	20.65	28.64	50.75

Source: Guichet unique décentralisés de Skikda, Journée ANDI sur l'investissement ,23 novembre 2014.

إن معدل الزيادة في نسب الحوافز الضريبية تتناسب مع ما تم منحه من استثمارات على مستوى الوكالة ،و من ثم فقد قامت الحوافز الضريبية بتقديم دفعة مهمة ناحية التنمية المحلية حيث ساعدت الشباب العاطلين على العمل بوجه الخصوص في القيام باستثمارات ساهمت في عملية التنمية المحلية.

إلا انه لا يمكن الارتكان إلى الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الدولة قصد الاستثمار ،فبعض الشباب ينظر إلى الاستثمار على أساس الحوافز المقدمة و يقوم بالإلغاء استثماره مع الحصول على الحوافز و الامتيازات ،فهذه الحوافز هي عملية يقصد منها إعطاء نوع من القوة للاستثمار في مراحله الأولى عادة للضعف في تجسيد المشروعات لتحملها لنفقات كبيرة ،و عدم قدرتها على الصمود أمام شدة المنافسة ،خصوصا مع اتجاه الدولة إلى اقتصاد السوق.

1- اثر على مستوى التشغيل :

من أهم دعائم التنمية المحلية إشكالية التشغيل من حيث أبعادها المتعددة ،وتعتبر تحدي يستوجب رفعه من طرف أي سياق تنموي ،حيث وضعت إجراءات ملموسة وأجهزة هيكلية ترتكز على خلق الشغل عن طريق الاستثمار المنتج،والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (4) عدد المشتغلين في إطار الوكالة الوطنية للاستثمار خلال الفترة 2011-2014

القطاعات	2011	2012	2013	2014
الزراعة	00	26	11	218
الصناعة	02	18	326	541
الخدمات	00	06	26	848
الاشغال العمومية	05	265	231	672
النقل	105	15	295	108
السياحة	20	00	00	77
الصحة	00	14	00	191
المجموع	132	344	889	2655

المصدر : **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** ، http://www.andi.dz/index.php/ar

كما أن عدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع تتساوى تقريبا مع ما نجده في قطاع الخدمات (15%

إن تنمية قطاع الخدمات بهذا الشكل على حساب القطاعات الإنتاجية والاعتماد على التجارة الخارجية تشكل عائقا أمام تحقيق تنمية محلية تساهم في الحد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الولاية .

إن هذا الارتفاع في نسب المناصب المستحدثة هو انعكاس لانخفاضه في القطاع غير الرسمي، وتسعى السياسات لتحسين ظروف العمل وتنقيح التشريعات لزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات وللبنية الأساسية و الائتمان والأسواق.

و تؤدي الحوافز والمزايا الضريبية وغيرها إلى تقديم دفعة هامة نحو زيادة الاستثمار و من ثم إشباع حاجات الولاية أو الوطن و إلى زيادة الصادرات في مراحل متقدمة ،وهي سياسات يمكن بها تشجيع الصناعة بصفة خاصة ووحدات التجميع وصناعات الخدمات.

إن التركيز على الأشغال العامة ومن بينها بناء المساكن وإزالة الأحياء الفقيرة كمحاولة لتطبيق إستراتيجية تحسين الإسكان ،لابد أن تكون متماشية مع سير القطاعات الأخرى بنسق يؤدي إلى الاعتماد الذاتي المنظم يزيد من تقلص دور الحكومة فيقتصر على توفير الأرض وإمكانية الحصول على المياه والتخلص من النفايات ،وهذا النهج يضمن مغالاة في تقدير قدرة السكان أو استعدادهم لدفع ثمن المأوى بعد تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والطاقة .

وظل توفير الخدمات خارج نطاق سيطرة الدولة يتزايد والاعتراف بأن توفير المأوى وسيلة ليس فحسب لتلبية الاحتياجات الإسكانية بل أيضاً لتوليد العمالة والإسهام في إعادة هيكلية الاقتصاد ،فالمساكن هي

الأماكن التي تجري إشراك المجتمع المحلي في توفير الخدمات والبنية الأساسية يمكن أن يؤدي أيضاً دوراً هاماً في التماسك السياسي والاجتماعي .

2- على الصحة:

ارتفعت نسبة الاستثمار في الصحة خلال عام 2014 مما يؤدي إلى رفع أسس التنمية طويلة الأجل مع ضرورة تضمينها ضمانات أفضل من اجل السكان الأضعف ويولى اهتمام متزايد لتحسين إمكانية الوصول للائتمان وتيسير نشاط تنظيم المشاريع ويجري اتخاذ الخطوات الكفيلة باستمرار وجود خدمات الصحة والتعليم الأساسية ،وإن التخفيضات في العمالة بالقطاع العام والتحولات في هيكل الاقتصاد الوطني هي استجابات طبيعية لتزايد عدد السكان.

إن نسبة الذين يعيشون في فقر نسبي أو مدقع انخفضت وهذا النجاح هو انعكاس لاستثمار سنوات سابقة وكبيرة في التعليم والصحة أما التحدي اليوم فهو يتمثل في الإبقاء على هذه الاستثمارات الضرورية في مواجهة القيود على الموارد وتزايد عدد السكان .

3- على المستوى المعيشي :

على الرغم من التحسن المعيشي الذي سجلته المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية للاستثمار على المستوى الفردي او المجتمع ،إلا ان الاستثمار في المناطق الريفية للولاية يتطلب كميات هائلة من الموارد المالية والبشرية لأن تنمية البنية الأساسية الريفية أكثر تكلفة من تنمية البنية الأساسية في المدن ،إلا أن التنمية الريفية هامة فالإنتاجية الزراعية الأعلى تزيد الدخل الريفي و تساعد على تلبية الطلب الحضري المتزايد ،غير أن زيادة الدخل الريفي لا تقضي بالضرورة على تدفق السكان إلى المدن فمكاسب الإنتاجية قد تحول جانباً من سكان الريف إلى فائض في اليد العاملة وهو فائض يكون مهيأ للهجرة .

ان تحسين البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية يمكن أن يحفز على زيادة النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى حدوث تنمية في المدن الأصغر وهذا يزيد من عملية التحضر العام لكنه يخفف قدراً من الضغط على المدن الأساسية .

النتائج والتوصيات :

وباستعراض المنجزات المحققة من حيث عدد المشاريع و قيمتها في مجال التنمية المحلية على وجه الخصوص على مدى الفترة الزمنية نلحظ بوضوح اهتماما مكثفاً بقضية التنمية للدولة سواء من منطلق شموليتها وتكامليتها أو من منطلق تحديد أهمية التنمية المحلية بكافة صورها ونوعيتها في علاقتها بالبنيان الاجتماعي الاقتصادي للولاية ،حيث ساهمت الحوافز الضريبية المقدمة في مجال الاستثمار على تقديم دفعة مهمة على تشجيع و تحفيز زيادة الدخول في الاستثمار و من ثم الى التنمية المحلية ، إلا انه نخلص إلى نتائج هامة :

- التعقيدات الإدارية والإجراءات المتبعة في مراحل الاستثمار وعدم التنسيق بما فيه الكفاية بين مختلف الهيئات الإدارية التي لها علاقة بالاستثمار تؤدي الى نفور المستثمر إلى أنشطة أخرى مثل الاستيراد ،حيث لا يتطلب منه استخراج عشرات الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار إلى الحصول على الموافقة الرسمية في كل خطوة يضطر إلى خسارة مزيد من الوقت،وتعطل أعماله.
- تغير أسعار صرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية خصوصا أمام الدولار الأمريكي والأورو ،حيث انه في كل طلب للمستثمر للشراء بشهادة الإعفاء المقدمة من طرف مصالح الضرائب ينجم عنه تغير في قيمة الأجهزة أو العتاد الداخل في الاستثمار مما يضطره إلى تغيير هذه الشهادة في كل مرة و هو ما يؤدي إلى مزيد من تأخر الاستثمار .
- افتقاد الولاية للشفافية في تقديم معلومات عن فرص الاستثمار في الولاية لعدم وجود قاعدة بيانات عن أوجه النشاط الاقتصادي المتاح أمام المستثمر ،وعدم وضوح الرؤية لديه في مردود الاستثمار، حيث أن معظم الاستثمارات التي تمت كانت في قطاع الخدمات وبالتحديد قطاع النقل .
- عدم ثبات أو استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمارات مما يؤثر سلبا على مصالح المستثمر ،ويولد لديه الشعور بعدم الثقة والاطمئنان ،إلى جانب القيود المفروضة على تملك الأراضي ،وعلى حركة رأس المال ،وهي قيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة.
- عجز الاقتصاد عن القيام وحده بالقضاء على مشكلات البطالة والتخلف في الولاية فلا يمكن الحكم على فشل الدخل الاقتصادي بمفرده في مواجهة مشكلات المجتمع والتحديد الموضوعي لجوانب التخلف المعقدة والمتشابكة.
- فشل فكرة مكافحة جوانب التخلف و البطالة عن طريق نقل نماذج تنمية جاهزة ثبت نجاحها من الدول التي بلغت درجة عالية من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي إلى الدول النامية،مع عدم الأخذ بالاعتبار خصوصيات المجتمعات المدروسة والأساليب الموضوعية لتنميتها اقتصادياً واجتماعياً.

من خلال ما سبق توصي الدراسة بما يلي :

- أن نجاح أية سياسة ضريبية في تحقيق أهدافها يتوقف على دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ستعمل السياسة الضريبية في ظله ،وتؤثر فيه وتتأثر به وتحديد الأهداف المراد تحقيقها ،وتحديد الأدوات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف .
- أن السياسة الضريبية يمكن أن يكون لها دوراً واضحاً ومؤثراً في جذب وتوزيع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية في الولاية ذات الأولوية إذا جمعت في طياتها منظومة متكاملة ومتوافقة ومرنة من الحوافز الضريبية المناسبة ،بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة على قرار الاستثمار ،بحيث تحقق التوازن بين مصلحة المستثمر ،ومصلحة الدولة و المجتمع من الاستثمار .

- تسهيل ومتابعة الإجراءات الخاصة بالحوافز الضريبية المقدمة في كل مرحلة من مراحل الاستثمار، بحيث تترك انطباع حسن لدى المستثمر حول تقدم مشروعه وحول المصالح الإدارية.
- رصد وتسجيل احتياجات المجتمع وتحديد رغبات المواطنين من أجل التخطيط للتغيير الاجتماعي المقصود والموجه – وحث الشباب على التكوين في المجالات المطلوبة في سوق الشغل، مثل السياحة والفلاحة والأشغال العمومية وغيرها بعد إعادة تعليمهم وإكسابهم مختلف المهارات والخبرات المطلوبة

الهوامش والمراجع :

(1) –عبد المطلب عبد الحميد : التمويل المحلي والتنمية المحلية , الدار الجامعية , الإسكندرية 2001,ص 13.

(2) خنفري خيضر ،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق ،اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 03 ،سنة 2011/2010 ،ص 09.

(3) – كمال التابعي، تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، القاهرة، دار المعارف، 1993، ص23

(4) رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002، ص 19.

(5)) صالح فلاحي، مفهوم التنمية المحلية و الاستراتيجيات البديلة ،الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية 2008، ص 05

(6) عبد المطلب عبد الحميد : التمويل المحلي والتنمية المحلية , الدار الجامعية , الإسكندرية 2001,ص 23.

(7) بوقرة رابح ، جعيجع نبيلة، دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، جامعة المسيلة – الجزائر،ص 10

(8) خيضر خنفري، مرجع سابق، ص ص 13-14.

(9) خيضر خنفري، نفس المرجع ،ص ص 13-14.

(10) طالبي عبد الرحمن ،اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد السادس ،ص 320.

(11) الجريدة الرسمية عام 2001 ،ص 47.

(12) نظام الحث وتشجيع الإستثمار ،http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/163-dispositif-d-encouragement-et-d-incitation